

غياب الرسوم الكمركية وانعدام الرقابة والرشي

تفاقم دخول البضائع التالفة الى الاسواق المحلية

بغداد/ المدى

لا تماثل فوضى دخول البضائع إلى الأسواق العراقية أي بلد آخر في العالم . فالأسواق العراقية هي الوحيدة في المنطقة التي تفتح أبوابها أمام كل البضائع، من دون قيود كمركية. حتى أن الرقابة الصحية لم تعد قادرة على ممارسة دورها برغم التحسن الأمني. وباتت قضية دخول المواد التالفة إلى البلاد ظاهرة شائعة بين العراقيين، ولم تعد التحذيرات من تناول أغذية أو مأكولات، توزع في الحصص التموينية، إما بسبب بطلان صلاحيتها وإما بسبب احتوائها على مواد "مسرطنة" تثير استغرابهم.

وتمثل المواد الغذائية الفاسدة التي لا تصلح للاستهلاك البشري، والأنوية الملوثة، أكثر من نصف المواد التالفة التي تدخل العراق، وفق الإحصاءات الرسمية لجهاز التقييس وضبط الجودة، فيما يتوزع النصف الآخر بين بقية السلع من مناشئ مختلفة. فالتحذيرات التي أطلقتها وزارة الصحة من الشاي المسرطن الذي وزع ضمن الحصص التموينية في مدينة الديوانية، والحقن التي وزعها أحد المستودعات الأهلية في مدينة بابل، وثبت لاحقاً أنها ملوثة بفيروس الايدز، وحقن الفلاح ضد شلل الأطفال الفاسدة التي تسببت في شلل أكثر من ٢٠٠ طفل... كل هذه الحوادث باتت راسخة في أذهان الناس، ودفعتهم إلى التحريص في تواريخ صلاحية المواد الغذائية والأنوية قبل شرائها. وأما الجهات الرسمية بحسب وكالة اكانيون فتكتفي بالتنبيه إلى أخطار الأغذية الفاسدة بعد

كل حادث تسمم، ينتج من تناول نوع معين من الغذاء. ويقول سامي جاسم أحد مستوردي الأغذية في سوق الشورجة إن غالبية البضائع التي تدخل عن طريق البر عبر منافذ الحدود الغربية وعن طريق البحر عبر منافذ الجنوب لا تخضع للرقابة ويؤكد إن غالبية التجار يقدمون على استيراد أغذية من إيران وبلدان شرق آسيا شارف موعداً صلاحيتها على الانتهاء بأسعار زهيدة مقارنة بأسعار المواد ذاتها في حال كونها حديثة الصنع. ويرى أن تفاقم ظاهرة الرشي وانعدام الرقابة الصحية يقفان وراء قضية دخول البضائع التالفة إلى الأسواق. وتصدر بين حين وآخر تحذيرات رسمية من دخول نوع معين من الغذاء إلى الأسواق، وتتابع هيئة النزاهة ووزارة الصحة مثل هذه القضايا، لكن معرفة الجهة المسؤولة تبدو أمراً صعباً في

أكثر الأحيان. وتعترف الرقابة الصحية بعجزها عن السيطرة على سوق الأغذية والدواء بسبب انفتاح الحدود ولقائنها، وتدفع البضائع بلا رقابة، وغياب الرسوم الكمركية على البضائع الداخلة، وتقديم التجار شهادات صلاحية غير رسمية أو مزورة من بلدان المنشأ، تسهلاً لإخفاء البضائع. وغالباً ما يكون ضحاياها من بين الناس البسطاء، ممن يُقبلون على شراء الأغذية والأدوية الطبية بأسعار زهيدة، ولا يفكرون تأثيرها المخسر إلا بعد قوات الأوان، أو من خلال فحص طبي. ويلعب الباعة الجوالون دوراً كبيراً في حصول حالات تسمم، غالباً ما يعرض هؤلاء بضائعهم، من مأكولات مصنوعة من أشعة الشمس والحر، واللحوم المستوردة، لأشعة الشمس والحر، مما يؤدي إلى تلفها وإفسادها، لا سيما في فصل الصيف اللاب الذي تكثر فيه حالات التسمم. وتعجز القرارات الحكومية والرقابة الصحية عن منع هؤلاء من بيع بضائعهم في الأسواق الشعبية المزدهمة. وقد باتت مركزاً لتسرب الأغذية الفاسدة، بسبب سوء التخزين وطرق العرض.

ولا تملك فروع الرقابة الصحية في بغداد والمحافظات معايير محددة لكشف المواد الغائبة، قبل دخولها الأسواق. وهي تعتمد على البلاغات التي يتقدم بها الناس عن وقوع حالات التسمم. أو... تعتمد تلك الجهات على الإحصاءات التي تصدرها المستشفيات عن عدد الإصابات والوفيات كوسيلة لكشف عن الخروق الصحية في البلاد، وبالطبع، بعد قوات الأوان، وبينما يستمر تدفق المواد الفاسدة. ويقول قاسم عبد الهادي مدير إعلام صحة الرصافة في بغداد إن "الفلتان الحدودي وغياب الرقابة لعبا دوراً رئيساً في دخول الأغذية والأنوية الفاسدة إلى البلاد ويؤكد أن غالبية الأنوية الفاسدة تدخل عن طريق الصفقات الخاصة والناخر الأهلية وتباع في الصيدليات بعيداً عن عيون الرقابة الصحية". وتبدو السيطرة على أسواق الغذاء في العراق أمر شبه مستحيل في ظل فلتان الحدود، وتقشي ظاهرة استيراد الأغذية والأنوية التي قاربت مدة صلاحيتها على الانتهاء وضخها في الأسواق بعد استبدال التواريخ.



اعتدلوا يرحمكم الله

هادي جلو مرعي

وهو الضد للاعتدال. وليس في الدين وحسب كما شاع في السنوات الأخيرة، وصار كل متدين حصاد الفكر والسلوك منطرفاً. وقد يكون ملازماً لسلوك فئات من الناس. متقنين، وجهال، ومؤسست.. واشتكى لي صديق شاب ليس بالمتدين، وليس بالضد من الدين،/، وقد يمارس طقوساً يمارسها المتدينون، لكنه ليس منهم. اشتكى أن الحارث ليس حكرًا على فئات من المتدينين.. ومن العلمانيين من هو منطرف في نظرته إلى الآخر... وإذا كانت العلمانية تعني الفصل بين الدين والسياسة.

فإنها لا تعني إبدأ محاربة الدين والغاء دوره في الحياة، وواهم من يظن نفسه علمانياً وهو يحارب الدين، وليس المتدين هو الحارث الشجاع للعلمانية، ولابد من اعتدال في التفكير والتعاطي مع الآخر. وما يحدث هذه الأيام، لا صلة له بالعلمانيين الذين يحترمون التعاليم الدينية، وكذلك الأمر عند المتدينين الذي لا يرون في العلمانية كُفراً. المشكلة في فئة من الناس يدعون أنهم متدينون، وأخرون يدعون أنهم علمانيون. والحق أن الفئتين خرجتا عن دائرة الدين والعلمانية. فهؤلاء منطرفون بخشون الحدثة، ويكرهون الحياة، ويحاربون ذوي الأفكار والرؤى المنفتحة على الآخر.

ومن الناس من يحسب على العلمانيين وهم منه براء... كتلك التي لا تعترف بالدين ولا بالعلمانية، وكانت تستقبلني كلما راتني قريباً من البحر.. كيفكم جماعة الله،.. وانت من جماعة مين ياسني؟ فسكت. وهؤلاء يرون في الدين، مركزاً لشرطة الاداب، وهي تلاحق الناس وتحاسبهم على الصغيرة والكبيرة من امور الحياة. ولذا تجدهم يهزأون بالمتدينين ولا يرغبون في رؤية وجوههم. وهل العلمانية الاكثر واسلوب حياة يحكمه اعمال العقل والضمير. والبحث في حلول وبرامج تعالج قضايا المجتمع من هدة التخلف والتبعية، وقد تكون في بلاد مسلمة، وأخرى مسيحية وثالثة يهودية، ورابعة هندوسية، وخامسة بوذية، وزرادشتية، ومانوية. والخب.. من الديانات الوضعية والسماوية. وهل الدين الا لطف رباني عباد خلقهم الرب، وهيا لهم سبل المعرفة بما يراد لهم، وما يريدون وكيف يصلون الى مساحة الطمأنينة لوجودهم الدنيوي والاخروي. فهما ليسا ضدّين بالضرورة، ولعل كلا منهما يضع بضاعته، ويرى من المستشري، وهو خير لهما من التنازع والغز والهمز. وكان الله يحب المحسنين.

هل العلمانية الا فكر واسلوب حياة يحكمه اعمال العقل والضمير، والبحث في حلول وبرامج تعالج قضايا العامة وتنتشل المجتمعات من هدة التخلف والتبعية، وقد تكون في بلاد مسلمة، وأخرى مسيحية وثالثة يهودية، ورابعة هندوسية، وخامسة بوذية، وزرادشتية، ومانوية

شهده العراق نسعى أن تكون هناك صلاحيات محلية واسعة وهذا نص دستوري أن تعطي للحكومات المحلية صلاحيات واسعة وعدم الاستجابة لهذه المتطلبات سوف ينعكس سلباً على جميع الأنشطة التي تنظم من قبل الحكومات المحلية سواء إدارية أو صحية أو تربية". فيما دعت عضوة المجلس ميسون العوادلي إلى تطبيق الدستور بشأن صلاحيات مجالس المحافظات، قائلة: "ندعو إلى الفيدرالية ونرجو أن تكون الصلاحيات لمجالس المحافظات أكثر توسعاً حسب ما موجود بالدستور".

"العراق ما زال يعاني المركزية وإن أبسط معاملة يتابعها المواطن لنفسه تستغرق في الأقل شهرين أو ثلاثة إذا لم يكن أكثر من هذه الفترة، ونحن ما زلنا نعاني المركزية ومن متابعة الأمور الصغيره والكبيرة من قبل الوزارات". وأوضح رئيس لجنة الإعمار في مجلس محافظة كربلاء فلاح حسن عطيه أن غياب الصلاحيات في المحافظات أدى إلى تراجع مستوى الإنجاز فيها، وقال: "ما تعانينه الحكومات المحلية هو عدم وجود رؤية قانونية وإصلاحات قانونية تتناسب مع التغيير الذي

كربلاء/ المدى

اشتكى عدد من أعضاء مجلس محافظة كربلاء مما أسوده بالمركزية التي تمارس من قبل الوزارات العراقية، فيما دعا بعضهم إلى تطبيق النظام الفيدرالي كونه وعلى حد رأيهم يمنح مجالس المحافظات صلاحيات واسعة تمكنها من تقديم خدمات أفضل للمواطنين. وقالت عضوة مجلس محافظة كربلاء أزهار الخفاجي إن المركزية هي أبرز ما عرقل أداء المجلس الحالي إذ تخضع الأمور كافة، الصغيرة منها والكبيرة، إلى مراقبة الوزارات وأضافت:

مجلس كربلاء يطالب بتوسيع صلاحيات مجالس المحافظات

خلال عام ٢٠٠٦

الموارد المائية: احوالة ٢٩٦ مقولة وبكلفة تجاوزت ٨٥٨ مليار دينار

بغداد/ المدى

أحالت الدائرة القانونية والعقود المديرية العامة للشؤون التجارية (سابقاً) في مركز وزارة الموارد المائية (٢٩٦) مقولة خلال عام ٢٠٠٨ وبكلفة تجاوزت (٨٥٨) مليار دينار.

أكد ذلك معاون مدير عام الدائرة القانونية والعقود وأضاف: ان الاعمال المحالة توزعت بين مقاولات لتنفيذ اعمال في مجال الاستصلاح ومنها استصلاح اراضي كوت - بنجره قطاع (٤) ومشروع استصلاح اراضي الرمادي المرحلة الخامسة في محافظة الانبار ومشروع كوكلي - بندارة في محافظة دهوك ومشروع استصلاح اراضي بني حسن في محافظة كربلاء ومشروع استصلاح اراضي حربة - دغارة في محافظة الديوانية ومشروع استصلاح اراضي حلة/ديوانية في محافظة بابل ومشروع مبرز الفرات الشرقي من كم (١٣٢) الى كم (١٥١) في محافظة الديوانية مع الاعمال التكميلية على مبرز الفرات الشرقي من كم ٨٨ ولغاية كم (١٣١) في محافظة المنفي.

وتابع: اما في مجال السود فقد تمت احوالة اعمال تنفيذ سد سكان في محافظة دهوك وتنفيذ سد الكعرة /٤/ في الصحراء الغربية في محافظة الانبار وتنفيذ شبكات الصند المعدنية لمشروع سد الموصل وسد حديثة وسد حمزين وفي مجال انعاش الاهورا فقد تم احوالة تنفيذ منشأ السويب في محافظة البصرة ومنشأ البتيرة في محافظة ميسان ومنشأ مدخل الحصار في محافظة ذي قار وانشاء مرسى الزوارق في المنتوري في البصرة وانشاء مرسى زوارق ناحية الفهود في محافظة ذي قار. وتنفيذ ناظم الكسارة في محافظة ميسان وتنفيذ خمسة منشآت هيدروليكية أسير الفرات / البصرة واربع منشآت هيدروليكية في محافظة ذي قار وكذلك اعمال انشاء سد ترابية (مصاطب) خلف السدة الجنوبية لنهر العز ومسافة (١٦) كم تقريبا وانشاء عدد كبير من جسور للسيارات والمنشأ.

واشار معاون المدير العام الى ان العمل تضمن أيضاً احوالة مقاولات استيراد شملت مكائن خاصة لكري الانهر وبعد (٢٢) كراء مختلفة الاحجام وبلدوزات وحفارات مسرفة قياسية وشلات وحفارات نراع طويل وحفارات برمائية ومكائن قطع الاعشاب ومولدات كهربائية مع الادوات الاحتياطية للأليات كافة اعلاه كذلك تم التوقيع على احوالة اعمال استيراد المعدات وطواقم ضخ كهربائية غاطسة واجهزة حفر باعماق ما بين (٣٠٠ - ١٠٠٠)م ومعامل خلط كونكريت. وفي مجال تأهيل محطات الضخ تم احوالة تجهيز مضخات مساعدة لمحطة الضخ الرئيسية لري الجزيرة الشمالي عند/ ١٠/ وتجهيز مضخات عمودية عند /٤/ لمحطة ضخ سدة النهدي في محافظة بابل وتجهيز (١١) مضخة لمحطة ضخ ري الدوايش في محافظة ذي قار وشراء محطة توليد طاقة كهربائية لمحطة ضخ المصب العام في ذي قار وتجهيز (٤٠) طاقم ضخ بقدرات مختلفة.

عدا مشروع ماء الرصافة العملاق

٥٠٠ مليار دينار قيمة عقود مشاريع الماء الصافي خلال السنوات الثلاث الماضية

بغداد/ المدى

بلغت قيمة العقود التي أبرمتها أمانة بغداد لتنفيذ مشاريع الماء الصافي نحو (٥٠٠) مليار دينار خلال السنوات الثلاث الماضية عدا مشروع ماء الرصافة العملاق الذي تبلغ كلفته (١٣٦) مليار دينار.

ونكر المكتب الإعلامي لأمانة بغداد في بيان أن الامانة وقعت أكثر من (١٤) عقداً لتنفيذ مشاريع وخزانات جديدة لإنتاج وخرن الماء الصافي أو تأهيل مشاريع قديمة بهدف زيادة طاقتها التصميمية وتحسين نوعية الماء المنتج إضافة إلى مشاريع أخرى لتجديد شبكات الماء الصافي لعدد كبير من المحلات السكنية في العاصمة ومد شبكات جديدة للإزادات الحديثة حيث أن بعض هذه المشاريع وصل إلى مراحل متقدمة في الإنجاز. وأضاف البيان أن أهم هذه المشاريع هو مشروع الخزانات الأرضية الثلاثة في جانب الرصافة والتي تعد جزءاً من مشروع ماء الرصافة الكبير حيث وصلت نسب الإنجاز فيها نحو (٩٠٪) ويقع الخزان الأول في منطقة البلديات بطاقة (١٢٠) ألف متر مكعب في اليوم أما الخزان الثاني يقع في منطقة الحبيبية بطاقة (١١٠) ألف متر مكعب في

تجهيز مواد احتياطية لمحطة (٢ب) ضمن مشروع ماء شرق نجلة بقيمة (٦) مليارات دينار. وتوسيع مشروع ماء الرشيد بكلفة (٦٩) مليار دينار أما الثاني فهو مشروع ماء الرصافة الكبير الذي يعد أكبر مشاريع الماء في الشرق الأوسط والثاني على مستوى العالم وتصل كلفة إنجازه نحو (١١٣٦) مليار دينار عراقي وسيعالج شحة الماء في العاصمة بغداد حتى عام (٢٠٣٠).

وتابع أن خطة أمانة بغداد في قطاع الماء تضمنت القيام بتنفيذ خطوط ناقلة للماء الخام في الزعفرانية بكلفة (٣) مليارات دينار إضافة إلى تصميم وتجهيز وتجديد شبكات الماء الصافي الناقلة بمحاذاة قناة الجيش ضمن منطقتي (سبع أيكار، بغداد الجديدة) وتصميم وتجهيز ومد شبكات الماء الخام الناقلة شرق القناة باقطار (١٢٠٠ - ١٥٠٠) ملم بكلفة (١٠٠) مليار دينار فضلاً عن كثير من مجمعات النصفية الصغيرة بطاقة (٢٠٠) في اليوم التي توزعت على عدد كبير من مناطق الرصافة في بغداد.

بقيمة (١١) مليار دينار إضافة إلى تجهيز مقاييس مائبة بكلفة (١٦) مليار دينار فضلاً عن تجهيز مادة الكلور مع الإسطوانات لمدة (١٨) شهراً بقيمة (١٣) مليار دينار وأخيراً



تشمل تجهيز ونصب (٤) مشاريع لتصفية الماء بكلفة (٥٨) مليار دينار وتجهيز وحدات لتصفية بكلفة (٣) ملايين دولار وكذلك تجهيز مداتي (النشب، الكلور) لمشاريع دائرة ماء بغداد

اليوم فيما يقع الخزان الثالث في منطقة الرصافة المركز بطاقة (٧٥) ألف متر مكعب في اليوم. وأوضح البيان أن مشاريع الأمانة الأخرى

رفع معاملة لأصحاب الدور المتضررة الى الجهات المتخصصة

٦٠ باصاً لنقل طلبة الجامعات في مدينتي الصدر والشعلة مجاناً

بغداد/ كريم كرم الله

اعلن الدكتور عبد الصمد رحمن سلطان رئيس لجنة اعمار مدينتي الصدر والشعلة عن شراء ٦٠ باصاً نوع هونداي ستخصص لنقل طلبة الجامعات في المدينتين مجاناً وبواقع ٥٠ باصاً لطالب مدينة الصدر و ١٠ باص لطالب مدينة الشعلة.

أكد ذلك بيان اعلام الوزارة تلقت (المدى) امس نسخة منه مشيراً الى ان وزارة النقل ستتمثل

الى جانب توزيع ٢٠٠ الف حقيبة مدرسية و توزيع ١٠ الاف جهاز حاسوب و ٤٠٠ جهاز استنساخ و ١٠٠ الف سيورة على مدارس المدينتين، وقد تم انشاء اربع مدارس في مدينة الصدر واربع اخرى في مدينة الشعلة. اما بشأن تعويض اصحاب الجوانب المحال التجارية واصحاب الدور المتضررة ضرراً كبيراً جراء العمليات العسكرية الاخيرة قال رئيس اللجنة " لقد قمنا بإرسال الاضابير

وبالنسبة لقطاع الكهرباء أكد رئيس اللجنة الاستمرار بنصب اعمدة الخلاصا الضوئية بطول ١١ كم حسب المواصفات المطلوبة حيث تم الانتهاء من نصب الاعمدة في ثلاثة شوارع من اصل تسعة في مدينة الصدر، إضافة إلى بناء ٣٠ قاعدة لمولدات الكهرباء التي ستصنع لاحقاً وتم صرف الهدية الخاصة بالزواج (غرفة نوم بقيمة ٨٠٠ الف دينار و ٢٠٠ الف دينار) ستسلم على مرحلتين الأولى ستكون لـ ٣٠٠٠ رغب بالزواج والثانية كذلك بعد تدقيق معاملاتهم.

والمستندات والوثائق المتعلقة بذلك ويحدود (٣٧٨) الى الامانة العامة لمجلس الوزراء من اجل استحصل الموافقة على توزيع المبلغ المقرر لأصحاب المحال التجارية والدمر المتضررة وقد قام مجلس المحافظة بهجمة التحقق من صحة تلك الأضرار". وفي سياق التعويضات تم تسليم (٨٠٨) من عوائل الشهداء والجرحى منحة الحكومة من اصل ١٣١١ عائلة التي تبلغ مليون دينار